اليمن بين انقلابين.. ماذا تغير؟

«الأمناء» متابعات:

يقال انه اذا اردت ان تقيس نجاح ثورة فابحث عن مدى تحقيق اهدافها التي قامت من اجله وقيم مدى نجاحها بناء على تحقيق تلك الاهداف.

جاءت ثورة سبتمبر في الشمال اليمني او الانقلاب بحسب ما يراه البعض قبل اكثر من نصف قرن بأهداف عريضة وشعارات رنانة اولها التحرر من الاستبداد والاستعمار وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات وكذا بناء جيش وطني قوي ورفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً وإنشاء مجتمع ديمقراطي والعمل على تحقيق الوحدة الوطنية.

والمتتبع لحال الواقع بعد 57 عاما بالتمام والكمال من عمر ثورة سبتمبر سيجد ان الحال لم يتغير كثيرا عما كانت عليه الاوضاع قبل ثورة او انقلاب سبتمبر.

فالاستعمار رحل الا ان الاستبداد لا يزال هو المتسيد شمالا ومن سطوة الامام يحيى حميد الدين وعكفته انتقال الشعب الى استبداد ال الحوثي ومليشياتهم.

أما عن إقامة الحكم الجمهوري فاليوم شمال اليمن هو ابعد ما يكون عن ان يكون جمهورية فعبدالملك الحوثي يحكم فبضته على شمال اليمن ليس لانه المنتخب شعبيا وانما لانه يرى نفسه المصطفى الاهيا لحكم اليمن, واذا كانت ثورة سبتمر قد قامت لإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات فإن الحركة الحوثية قد اعادت ذلك بقوة وباتت تصنف المواطنين على اساس عرقهم فالهاشمي سيد قنديل وغيرهم اتباع زنابيل.

صحيح ان الطبقية والفوارق ظلت قائمة حتى في حكم الرئيس الراحل صالح ومن قبله فالحكم الجمهوري بقي صوريا وسوط الظلم لم يرفع عن ظهر الشعب يوما لا في عهد الثورة ولا قبلها ولكن وتحت سيطرة الحوثيين سقطت كل دعاوي الزيف الجمهورية لتطل الامامة بوجهها القبيح مجددا علنا وبدون اي مكياج.

الاكثر دلالة لفشل ثورة سبتمبر هو تلاشي هدفها في بناء جيش وطني قوي, فبدل الجيش الذي كان يحلم به الجميع ان يكون وطنيا وقويا بات هناك اليوم جيوش ومليشيات تتعدد ولاءاتها بتعدد قادتها ومناطقهم والداعمين لهم.

بعد اكثر من نصف قرن من ثورة سبتمبر لم يعد هناك جيشا وطنيا ولا قويا ولا حتى موحدا فهناك جيوش في صنعاء واخرى في مارب وجيوش اخرى هنا وهناك وباتت هذه الجيوش لا تمثل وطنا بقدر ما تمثل مشاريع حزبية وطائفية.

أما عن رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً, فما هو الحاصل اليوم يدل على ان لا شيء تحقق مما سبق , فبعد عقود الثورة اصبح الشعب في شمال البلد اليوم بلا راتب في ظل انقطاع كامل للكهرباء منذ سنوات وازمات وقود ومعاناة لا تنتهي في المعيشة.

اليوم باتت اليمن هي الاسوأ في توليد الطاقة وباتت تتصدر قائمة الدول الفاشلة في التعليم والصحة كما ان الجواز اليمني بات متذيلا قائمة الدول لاسوا جواز سفر حيث باتت دول العالم تغلق ابوابها امام المواطن اليمني عدا دولا قليلة.

واذا كانت ثورة سبتمبر قد هدفت لتحقيق الوحدة اليمنية فإنها تعود في هذه السنة والشمال منقسما على ذاته في دويلات متشرذمة حتى باتت الشوارع ذاتها منقسمة على بعضها كما هو الحال في مدينة تعز كبرى المدن الشمالية .

لا يتحمل الحوثي وحده مسئولية فشل ثورة سبتمبر فهي ثورة فشلت قبل بزوغ فجر حركته بعقود طويلة حيث لم تستطع الانظمة التي سبقته تحقيق شيء من هذه الاهداف وما فعله الحوثي كان فقد تسديد الطعنة الاخيرة في جسد الثورة الميت سريريا منذ عقود عبر ثورة اخرى مسخة و مشوهة اطلق عليها اسم ثورة 21 سبتمبر .

جاءت ثورة 21 سبتمبر كما يزعم الحوثيين او الانقلاب كما يقول عامة الشعب وكما يقر ذلك المجتمع الدولي والاقليمي لتعيد اليمنيين سنين الى الخلف .

يدعي الحوثيون دون خجل بان انقلابهم الذي قاموا به قبل 5 سنوات جاءا كثورة مصححة لمسار الثورة الأم (سبتمبر) والعمل على تحقيق اهدافها الوطنية التي تم اعلانها قبل اكثر من خمسين عاما ولم يكتب لها الترجمة الفعلية على ارض الواقع .

يقول القيادي الحوثي احمد ناصر الشريف ان ما يسميها بثورة 21 سبتمبر لم تقم ترفا بهدف خلط الأوراق السياسية ولم تقم من اجل الاستحواذ على السلطة والغاء الآخر مضيفا ان قيام ثورتهم املتها الظروف الموضوعية كضرورة حتمية من اجل انقاذ شعب بأكمله من سيطرة الخارج على قراره السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي وفرض الوصاية عليه .

ولكن وبعيدا عن الشعاراتية والخطابات الرنانة .. ماذا حقق الحوثي للمناطق التي يسيطر عليها بعد 5 سنوات من قيامه بانقلابه العسكري؟

5 سنوات مضت من عمر انقلاب الحوثي، ومليشيا الحوثي عاجزة خلالها عن القيام باي دور من مسئولياته, فلا هي استطاعت إضفاء شرعية لانقلابها المشؤوم عقب اجتياح العاصمة اليمنية (صنعاء)؛ ولا هي استطاعت اقناع العالم بما فعلته.

قامت ثورة الحوثي بدعاوي اسقاط جرعة محدودة في أسعار المشتقات النفطية لتسقط البلد بكله في دوامة جرع سعرية اختفت بعدها المشتقات بالكامل عن السوق المحلية وتوقفت امدادات الطاقة بعموم المناطق الواقعة تحت سيطرة المليشيات .

5 سنوات من الانقلاب اغتالت بها مليشيا الحوثي كل مظاهر الحياة ودمرت الاقتصاد وسرحت الالاف من الموظفين عن اعمالهم.

وطال عبث المليشيات كل نواحي الحياة فالاقتصاد تدمر والعملة المحلية فقدت ثلثي قيمتها لتصل الى 600 ريال امام الدولار الواحد بعد ان كانت 200 ريال للدولار الواحد صبيحة يوم انقلابه.

وعقب السيطرة على مطار صنعاء والبنك المركزي وباقي المؤسسات السيادية للدولة، شرعت المليشيا الحوثية الموالية لإيران في تنفيذ حملة إرهاب طالت كافة الفرقاء السياسيين الذين كانوا معها ومن دون استثناء.

ودشنت المليشيا الحوثية مرحلة الاستبداد السياسي في صنعاء بعد أيام من اجتياحها للمدينة لتنهي اخر هوامش الحرية الضيقة التي كانت تعيشها البلاد.

لا حرية ولا ديمقراطية ولا راي ورأي اخر, وحده صوت السيد هو المهيمن ومن يخالفه فان العقاب السجن بعد هدم منزل المعارض وتشريد اهله.

وحول هذا يقول الناشط محمد الوهباني إن المليشيا نسفت كافة مظاهر التعايش بين ابناء العشب طيلة 5 سنوات من القمع والترهيب، مضيفا انه و»منذ اجتياح صنعاء عملت المليشيا على زرع الكراهية وتعميق الشرخ المجتمعي وإلغاء كافة مظاهر الحياة السياسية بالقتل والإرهاب».

وختاما احتاجت ثورة سبتمبر الأولى لعقود حتى تبين للشعب فشلها وتخلى الكثير على المراهنة على نجاح أهدافها الا ان انقلاب سبتمبر الثاني لم يحتاج لفترة طويلة حتى تبين كذب ادعاءات جماعة الحوثي وزيف راية المظلومية التي رفعتها لعقدين من الزمن.

وبين حدثين سياسيين في شمال البلد بينهما عقود تبقى معاناة الشعب والآمه هي القاسم المشترك على امل ثورة حقيقة تأتي لتضع حدا لكل ذلك.

تحالف الحوثي والشرعية وسنوات عجاف.. إلى متى يستمر؟

«الأمناء» قسم الرصد:

بينما كانت تحتفل مليشيا الحوثي بالذكرى الخامسة للحرب التي أشعلتها في صيف 2014، وسيطرت على مناطق عدة بقوة السلاح الغاشم، كان ملايين المدنيين يستعيدون ذكريات مؤلمة لخمس سنوات عجاف، تسبّب فيها إرهاب الانقلابيين، وعبث أبدعت فيه حكومة الشرعية، ليتقاسم الجانبان مسؤولية حياة قاسية.

في افتتاحيتها، قالت صحيفة الخليج إنّ خمس سنوات عجاف مرّت على اليمن، نكبَ خلالها بمشروعات الموت والتخريب والدمار، وأضافت: «كل شبر يئن من حال الفوضى العارمة التي اجتاحت كل مدينة وقرية، حيث مرت بها جحافل الانقلاب لتزرع فيها الخوف وعدم الأمان، ولم تقدم للشعب إلا الأكفان».

«لم يعرف اليمن في هذه السنوات العجاف إلا زيادةً في أعداد المقابر، لدرجة أنَّ القادة الحوثيين صاروا يفتتحون بين فترة وأخرى مقابر عوضًا عن مشروعات تزدهر بها الحياة».. تضيف الصحيفة.

وتتابع: «خمس سنوات عجاف مرت على اليمن واليمنيين، تحولت فيها مليشيا الحوثي إلى معول هدم وبطش لكل معارضيها، فتخلصت من حلفائها وأصدقائها الذين كانوا سندًا لها في بداية انقلابها على السلطة بطريقة غير مشروعة، ثم بدأت تلتفت إلى صفوفها، فبدأت بالتخلص من أولئك الذين لا تتوائم مشروعاتهم مع مشروعاتها، حتى وإن كانوا ضمن صفوفها، وهو ما يتجسد اليوم من خلال تصفيات داخل الحركة».

الجانب الآخر من الجُرم الكبير الذي قاد إلى السنوات العجاف تلك، هو العبث الكبير الذي أبدعت فيه حكومة الشرعية، التي ارتكبت العديد من الخطايا قادت إلى وضع مهترئ، كبّد المدنيين أيضًا جانبًا كبيرًا من المعاناة كذلك.

حكومة الشرعية بعدما تركت الفرصة لأن يسيطر عليها حزب الإصلاح الإخواني الإرهابي، تحوّلت بوصلتها بعيدًا عن مواجهة المليشيات الحوثية، وأصبح الأمر مقتصرًا على بيانات واهمة قيمتها أقل من الحبر الذي كتبت به.

وخيّم فشل كبير على تحركات حكومة الشرعية على أكثر من صعيد، سواء سياسيًّا أو اقتصاديًّا أو عسكريًّا، ولعل الشق الأخير هو الأكثر فداحةً، وذلك بعدما انخرطت مليشيا الإخوان بقيادة الإرهابي علي محسن الأحمر، في تقارب وتحالف مع المليشيات الحوثية بتنسيق وتخطيطٍ قطري - إيراني -تركي، استهدفت من خلاله طعن التحالف العربي من الخلف.

اقتصاديًّا أيضًا، لم تُفلِح حكومة الشرعية في انتشال ملايين المدنيين من الحالة المعيشية الصعبة الناجمة عن الحرب الحوثية، وركز وزراؤها والعناصر القيادية في هيكلها الإداري على تكوين ثروات كبيرة.

وعلى الرغم من كثرة القرارات الاقتصادية على مدى السنوات الماضية، إلا أنَّ هذه القرارات والتعيينات الجديدة لم تنعكس بشكل إيجابي على حياة المواطنين، لتتواصل مؤشرات الانهيار الاقتصادي والتردي المعيشي.

والخميس الماضي، قرر الرئيس المؤقت عبدربه منصور هادي، تعيين أحمد عبيد الفضلي محافظًا جديدًا للبنك المركزي، هو الخامس في قيادته، منذ العام 2015.

ويعدّ «الفضلي» المعيّن خلفًا لحافظ معياد، هو خامس الأشخاص المعينين في قيادة البنك المركزي منذ اندلاع الحرب، ومنذ نقل البنك من صنعاء وسحبه من تحت سيطرة مليشيا الحوثي في سبتمبر من العام 2016، ونقله إلى العاصمة عدن.

وتعاقب على قيادة البنك منذ العام 2016، كلٌ من محمد بن همام، منصر القعيطي، محمد زمام ثم حافظ معياد الذي عُيّن في مارس من العام الجاري، قبل أن يتم تعيين أحمد الفضلي، كمحافظ جديد للبنك.

ورغم كل هذه الأسماء المتعاقبة على قيادة البنك المركزي، إلا أنَّ حالة الاضطراب التي تشهدها العملة المحلية ما تزال متواصلة منذ سنوات، بين تدهور سعرها أمام العملات الأجنبية وتحسنها الطفيف والمحدود الذي يسبق عودتها للانهيار.